الفصل الثامن

سمات ومستويات التربية على حقوق الإنسان

- سمات التربية على حقوق الإنسان.
- خصائص التربية على حقوق الإنسان.
- مستويات التربية على حقوق الإنسان ومجالاتها.

• سمات التربية على حقوق الإنسان

إن تعزيز الوعى بحقوق الإنسان يتسم بأنه عملية تنشئة مستمرة ومركبة ومفتوحة وهادفة، فالسمة الأولى، هى أن تعزيز الوعى بحقوق الإنسان نشاط متواصل يمتد عبر الزمن متى ما بدأ يتعين ألا يتوقف، والسمة الثانية، هى أن عملية تعزيز الوعى بحقوق الإنسان عملية مركبة، وهذا يعنى أن مضمونها متعدد الجوانب والأبعاد فهى عملية قانونية وسياسية فى آن واحد، كما أنها تقدم معارف مختلفة عن حقوق الإنسان كالحقوق الفردية مثل الحق فى الحياة والمواطنة، والحقوق الخاصة كحقوق المرأة والطفل، والحقوق المتعلقة بالجماعات كحق الشعوب فى تقرير مصيرها، والسمة الثالثة، هى أنها عملية مفتوحة تنصرف إلى مشاركة عدد غير محدود من مؤسسات التنشئة فى جهود تعزيز الوعى بحقوق الإنسان، والسمة الرابعة، هى أن تعزيز الوعى بالحقوق يعد عملية هادفة يقاس نجاحها ببلوغ الغايات التى وضعت وصممت من أجلها برامج التوعية بالحقوق.

بالإضافة إلى أن التربية على حقوق الإنسان تتسم بمجموعة من السمات والخصائص الأخرى وهى كالآتى:

(أ) تربية إنسانية

إن التربية على حقوق الإنسانهى تربية ذات نزعة إنسانية، من حيث هى تربية تتجه إلى توعية الإنسان بحقوقه، وإلى تعزيز هذه الحقوق باعتبارها تشكل الماهية الحقيقية للإنسانية، وهى طبيعة هذه الذات ككائن بشرى متميز، إن هذه التربية إذاً هى تربية من أجل الإنسان، ومن أجل ما يحقق له أهميته وجوهرة.

(ب) تربية تنويرية عقلانية

إن التربية على حقوق الإنسان هى تربية تصدر عن نزعة تنويرية عقلانية، من حيث أنها تؤسس خطابها الإنسانى على مفاهيم تنويرية، كالذات والعقل، كالحرية والتسامح والاختلاف والكرامة والمساواة والديمقراطية، ومن خصائص هذا

الجهـاز المفاهيمـى أنه يعبر عن الاتجاه إلى تشـييد فكر تحـررى ينطلق من ذات الإنسان ككائن عاقل، ويقصد تنوير الأفكار.

(جـ) تربية نقدية

إن التربيـة علـى حقوق الإنسـان ذات بعد نقدى، إذ تنـزع إلى إعادة النظر فى مختلف القيم والمبادىء والسـلوكيات التى تتنافى مع حقوق الإنسـان، والتى تعوق ممارسـة هذه الحقـوق واحترامها، إنها تربية تعلن عن تغيير عميق للممارسـات التقليديـة للتعليم، وتنادى بتغيير أعمق فى وظائف المؤسسـة التعليمية وفى كثير من أساليب التفكير.

(د) تربية حديثة

حيث تتسـم التربية الحقوقية بسـمة تجعلها تتناسـب مع التربية الحديثة، وذلـك من حيث أنها تربية تتضمن مبدأ تفتح شـخصية المتعلـم على المحيط الذى يعيش فيه.

• خصائص التربية على حقوق الإنسان

تتعدد وتتنوع خصائص التربية على حقوق الإنسان ومنها ما يلى:

(أ)– التأصيل، حيث إن حقوق الإنسان لا تشترى ولا تُكتسب ولا تورث، فهى ملك للناس؛ لأنهم بشر، فحقوق الإنسان متأصلة فى كل فرد.

(ب)– العالمية، حقوق الإنسـان واحدة لجميع البشر بغض النظر عن العنصر أو الجنس أو الدين أو الرأى السياسـى، أو الأصـل الوطنى أو الاجتماعى، فلقد خلقنا جميعاً أحراراً ومتساوين فى الكرامة والحقوق.

(جـ)– الثبات، حقوق الإنسـان لا يمكن انتزاعها، فليس من حق أحد أن يحرم شـخصاً آخراً من حقوقه حتى لو لم تعترف بها قوانين بلده أو عندما تنتهكها تلك القوانين، فحقوق الإنسان ثابتة وغير قابلة للتصرف.

(د)- غـير قابلة للتجزؤ، كى يعيـش الناس بكرامة فلابد أن يتمتعوا بالحرية والمساواة والأمن وكافة الحقوق كاملة؛ لأن حقوق الإنسان عير قابلة للتجزؤ.

(هـ)- الاسـتمرار، إن حقوق الإنسان فى حالة تطور مستمر، كما أنها مرتبطة بالإنسـان بصفته إنساناً، فإن حاجة الإنسـانإلى ارتفاع مستواه المادى والروحى فى حالة تطور مستمر يستوجب معه تطوير الحقوق والواجبات.

• مستويات التربية على حقوق الإنسان ومجالاتها

ترتبـط التربية على حقوق الإنسـان بثلاثة مسـتويات تشـكل المجالات التى تتجسـد فيها مختلف مظاهر ترسـيخ ثقافة الحق والواجـب والديمقراطية. وهذه المسـتويات هى: المسـتوى البيداغوجى "التدريس المندمج "، والمستوى التربوى، والمستوى الثقافى المجتمعى،لنقف عند كل مستوى من هذه المستويات:

١ - المستوى البيداغوجي« التدريس المندمج "

إن الاتجـاه إلى تعزيـز ثقافة حقوق الإنسـان فى البرامج الدراسـية يضعنا فى قلب المسـتوى التعليمى التعلمى، حيث لا تستقل ثقافة حقوق الإنسان بذاتها مادة مسـتقلة، مما يؤدى إلى ضرورة تبنى أسـلوب "التدريس المندمج» أسـلوباً تعليمياً يدمج هذه الثقافة فى منهاج كل مادة دراسية، فتصبح جزءاً من برنامجها، وتشغل مكاناً ما فى كتبها، وتفتح فكر المتعلم وسلوكه، على قيم الكرامة والمساواة والحرية والمواطنة والاختلاف، وغير ذلك من حقوق الإنسان.

فالتدريس المندمج لحقوق الإنسان الغرض منه هو تكامل الموضوعات التى تدرس بالفعل فى المدارس». وبهذا المعنى، وخلف اختلاف المواد التعليمية، يوجد تكاملها فى توجهها إلى انفتاح شخصية المتعلم على حقوق الإنسان، وإلى ترسيخ هذه الحقوق فى سلوكه ومواقفه.

٢ - المستوى التربوي

يجدر بنا أن لا نقف بالتربية على حقوق الإنسان عند مستوى التدريس المندمج،

داخل الفصل الدراسى، وإنما يتطلب الأمر التأسيس لهذا المستوى منذ مراحل التربية الأولى داخل الأسرة والعائلة، وتعزيزه من وراء جدران الفصل، فالمدرسة "ليست وحدها معنية، ولكن هناك أيضاً ما يسمى بـ«المدرسة الموازية»، أى وسائل الإعلام والاتصال الحديثة التى تلعب دوراً مهماً فى تشكيل الفرد ، ومن هذه المؤسسات التى تُسهم فى تشكيل وعى الفرد ما يلى:

(أ) الأسرة، إن ما تكتسبه شخصية الفرد فى مؤسسة الأسرة يمتد أثره، إيجاباً أو سلباً، على تفكيره وسلوكه فى ما بعد طفولته الأولى، ولعل ذلك ما يجعل من التربية داخل الأسرة أحد أسُس كل تربية، ومنها التربية على حقوق الإنسان فإذا لم تجد هذه الأخيرة ما يرسخها ويعززها وينسجم معها، منذ الطفولة الأولى فى الأسرة والعائلة، فإن ذلك سيكون عائقا أمامها فى المراحل اللاحقة للطفولة، وفى المؤسسات الأخرى خارج مجال الأسرة.

(ب) التعليم الأولى، إن نوعية ما يكتسبه الفرد فى التعليم الأولى، باعتباره مرحلة انتقال من الأسرة إلى المدرسة، له أثر على تربية الطفل وتفتحه المبكر، ومن ثم يلزم أن تؤسس مرحلة التعليم الأولى للتربية على حقوق الإنسان بترسيخها للقيم والسلوكيات التى تنسجم ومبادئ الثقافة الحقوقية، كى لا تكون تلك المرحلة عائقاً أمام هذه الثقافة بعدياً.

(جـ) الأنشطة المدرسية، ينبغى أن تقام، داخل الفضاء المدرسى و خارج الفصل وحصص المواد الدراسية أعمال تربوية واجتماعية وثقافية، ستكون مصدر تربية على قيم وسلوكيات يقتضى الأمر أن تنسجم مع مبادئ حقوق الإنسان، تعززها وترسخ الوعى بها والسلوك وفقها.

(د) وسائل الإعلام، تشكل وسائل الإعلام بالنسبة للفرد (الطفل – المتعلم)، وخصوصاً البصرية منها، مصدر تلقٍ معلومات ونماذج من السلوك والقيم السائدة فى بيئته ومحيطه، وخارجها أيضاً، وتساهم بذلك وسائل الإعلام فى تشكيل ذهن الطفل وتطلعاته وأنماط سلوكه، سواء كانت تخصه كفرد، أو فى علاقته مع الآخرين، وهكذا فإن المواد التى يقدمها جهاز التلفزيون للأطفال، وللكبار أحيانا،

تصبح ذات أثر فعلى حينما يتم الإقتداء بما تتضمنه من شخصيات وقيم ورموز ومن ثمة فإن وسائل الإعلام كذلك تكون عاملاً مساعداً أو عائقاً للتربية على حقوق الإنسان، حسب نوعية ما تقدمه وتنشره وتلقنه.

ونظراً لانتشارها الواسع، وللتعامل اليومى والمباشر معها ولسرعة أثرها المرئى، فإن وسائل الإعلام تملك أكبر الأثر على الأذهان والسلوكيات؛ مما يلزم استحضارها باعتبارها مصدراً رئيسياً للتربية على حقوق الإنسان، وبصورة تنسجم مع باقى مصادر هذه التربية، فدور الإعلام فى التربية على حقوق الإنسان لا يقل خطورة عن دور المدرسة، بحكم امتداد مجاله إلى أوسع شرائح المجتمع وبحكم ما أصبح فى حوزته من وسائل التبليغ المقتدرة على مخاطبة كل الأذهان، لذا فإن ربط الإعلام بالتنمية الشاملة وخططها بشكل رشيد وديناميكى، من خلال تدعيم الإحساس بالمواطنة والانتماء والرغبة فى المشاركة فى بناء الوطن، والإسهام فى الاعتزاز الهوية، و خلق الوعى بأهمية الاكتفاء الذاتى والاعتماد على النفس، وتعزيز قيم المساواة بين الجنسين، والكرامة والعدالة الاجتماعية، إضافةإلى تنمية ملكات الحرية التفكير والتعبير، من شأنه أن يعزز نشر ثقافة حقوق الإنسان وتجذيرها فى المجتمع.

٣ - المستوى الثقافى المجتمعى:

إن الممارسة البيداغوجية، والممارسة التربوية أيضاً، ليستا معزولتين عن البنية الثقافية المجتمعية عامة؛ حيث إن لا نجاح للممارستين المذكورتين دون انسجامهما مع ممارسة تشملهما وتستغرقهما، وهى الممارسة الثقافية، فهذه الأخيرة هى التى تؤسس لكل عملية تربوية (التنشئة) وتعليمية (التدريس)، وخصوصاً على مستوى التصورات والمعارف والقيم، إن دمج قيم المواطنة ومبادئ حقوق الإنسان فى المواد الدراسية وتربية الفرد عليها، سيظل عملاً غريباً عن النسق المجتمعى العام إذا لم تتم تنمية ثقافة يكون الإنسان محورها، ويشكل العقل مبدأها، وتقوم على الحرية والتنوير، فاستمرار ثقافة وقيم تمجدان» اللاعقلانية»، ولا تستحضران

الإنسان كقطب رئيسى، وترسخان السلطة، وتمارسان الظلم والعنف، من شأنه أن يجعل خطاب المواطنة وحقوق الإنسان فى المدرسة، وفى أى مكان آخر، مجرد قول»عديم المصداقية»، فالمحيط الذى ترتبط به المدرسة ينبغى أن يؤمن بحقوق الإنسان ويحترمها ويحميها، كى يترسخ ذلك على مستوى المدرسة.

وهكذا عزيزى القارىء، نجد أن فعل التربية والتكوين لشخصية الفرد لا يصدر عن المدرس وحده، وإنما هو فعل يصدر عن عدة جهات، بل إن من هذه الجهات من يسبق أثره تدخل المدرس ولعل ذلك ما يقضى بالنظر إلى التربية على حقوق الإنسان من حيث هى تربية شمولية؛ لا يكفى إنجازها داخل الفصل المدرسى وحده، بل إن الأمر يلزم بممارستها على كافة المستويات.

فلابد من وجود نسق ثقافى اجتماعى يحترم هذه الحقوق ويعمل على ترسيخها، ولابد من تكاتف كل المؤسسات داخل المجتمع للعمل على احترام والاهتمام بحقوق الإنسان فهى ليست مسئولية مدرسة بمفردها وإنما هى مسئولية مجتمع بأكمله.